

كما أن ٩٢٪ من البترول الذي يعبر القنال كان يذهب الى أوروبا . ومع ان ناقلات النفط الضخمة جنبت أوروبا أزمة نفطية كبيرة غير ان لهذه الناقلات سلبياتها أيضا على المدى البعيد بالنسبة للأسواق الأوروبية خاصة ، كما ان معظم المرافئ البحرية غير مجهزة لاستقبال مثل هذه الناقلات والاعتناء بسلامتها وصيانتها كما ينبغي . ان تراكم هذه المصاعب قد جعل ثمن البترول الخام في القارة الأوروبية لأول مرة في التاريخ أعلى من ثمنه في بريطانيا . كما ان أسعار ناقلات النفط ارتفعت بمقدار ٥٠٪ - ١٠٠٪ في السنة الأخيرة لأسباب متعددة منها سياسة ليبيا في تحديد إنتاج النفط - لذلك سيساعد فتح قنال السويس كثيرا في حل المشكلات النفطية الأوروبية . لذلك تصمدت الدبلوماسية المصرية استغلال هذه الظروف المواتية لتكتيل الدول الأوروبية المعنية بفرض الضغط على إسرائيل وأمريكا لتخفيف حدة المواقف الإسرائيلية وتصلبها في البحث عن التسوية السلمية . كذلك كان من مهمة رياض على ما يبدو ، الضغط على الحكومة البريطانية كي تشارك مع المجموعة الأوروبية المهتمة بتمويل مشروع خط أنابيب البترول الممتد من خليج السويس الى الإسكندرية ، هذا بالإضافة الى تحسين العلاقات مع بريطانيا بصورة عامة .

وقد وصف وزير الخارجية نتائج محادثاته في لندن في مؤتمر صحافي بقوله انها كانت « مثمرة وبناءة ومرضية » . أما بالنسبة لمحادثاته في باريس فقد علقت عليها مصادر دبلوماسية فرنسية بقولها « ان المحادثات مع رياض قد مكنتنا من تفهم مدى جدية مصر وعزمها في بذل جهودها للوصول الى تسوية عادلة ومشرقة ودائمة » . كما اعلن السيد رياض موافقته على ما كان قد صرح به الرئيس الفرنسي بومبيدو في حديث سابق له حول عقد معاهدة سلام بين الدول العربية المعنية وإسرائيل والتي الحاجة للاعتراف بدولة إسرائيل من قبل الدول العربية المجاورة لها واتامة علاقات طبيعية معها . وربما كانت هذه اول اشارة رسمية الى الموافقة اللاحقة التي اوردتها مصر في مذكرتها الى يارينغ بقبول عقد معاهدة صلح مع إسرائيل مباشرة . وفي مقابلة مع صحيفة « لوموند » الفرنسية أوضح رياض بأن دور القوات الدولية في التسوية السلمية سيكون مختلفا عن دورها السابق بالرغم من كون

الاشترك في احلاف معادية ومنع كل طرف من ان يسمح لقوات دولة ثالثة ، بينها وبين الطرف الاخر حالة عداء ، من المرافطة في اراضيه . ١٣) عدم التدخل في الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية المعادية . ١٤) السلام يجب ان يعبر عنه في معاهدة تربط الطرفين وفقا للتشريع المعادي والعرف .

اما رد مصر على هذا المشروع الاسرائيلي الذي تسلمه يارينغ فقد شدد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ واعطاء الدول الاربعة الكبرى دورا فعلا من اجل المحافظة على السلام ، كما شدد على مسألة حل قضية « اللاجئيين » حلا عادلا اساسه قرارات الامم المتحدة ، بالإضافة الى الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة . وأوضح الرد ان مصر مستعدة لاعلان انتهاء حالة العداء مع إسرائيل بمقابل ان تصدر إسرائيل بيانا تؤكد فيه تخليها عن سياستها التوسعية واكتفاءها بحدود ما قبل حزيران ١٩٦٧ . كما أوضح ان القوات الدولية التي تريدها مصر لن تكفي بالمراقبة فقط بل ينبغي ان تكون قادرة على التدخل لمنع اي هجوم محتمل . وقد علق ابا اييان على رد جزم قائلا بأنه « يترك الباب مفتوحا أمام استمرار المناقشات » ووضحت اوساط اسرائيلية مطلعة بأن رد القاهرة يسمح بالتفاوض بالنسبة الى استمرار محادثات السلام . وسنجد ان عددا من النقاط الرئيسية الواردة في المشروع الاسرائيلي والرد المصري عليها سوف يكون محور المناقشات المستقبلية في موضوع التسوية وسيكرر ذكرها اكثر من مرة في المساعي الدبلوماسية العربية والاسرائيلية على الصعيد الدولي .

اما التطور الدولي الثالث الذي رافق انطلاق محادثات يارينغ من جديد فتتلخص في المساعي الدبلوماسية الاضافية التي بذلتها جزم على الصعيد الدولي (والاوروبي خاصة) لتوضيح موقعها في قضية التسوية السلمية . وتمثلت هذه الجهود بالجولة التي قام بها وزير خارجية جزم في العواصم الأوروبية الرئيسية (لندن ، باريس وروما) لهذا الغرض . ان الدافع الكامن خلف زيارة العواصم الأوروبية هو ادراك الدبلوماسية المصرية ان المصالح النفطية الأوروبية تحديدا والغربية عامة يهتما ان يتم فتح قناة السويس في اقرب فترة ممكنة باعتبار ان ثلاثة ارباع السفن التي كانت تستخدم القناة قبل عام ١٩٦٧ هي من ناقلات البترول .